

الدستور الياباني

بناسبة عقد البرلمان المصري وتطلع جميع أمم الشرق إلى الحياة الدستورية رأينا ان ننشر تاريخ ظهور الدستور الياباني وأهم مراده فنقول
ان الدستور الياباني أقدم دستور في الشرق بلا نزاع . فقد أعلنت تركيا الحرية السياسية سنة ١٩٠٨ . ووعدت حكومة الصين شعبها بمنحهم الحكم الذاتي في شهر نوفمبر من عام ١٩٠٨ أيضاً ووعده شاه العجم أمته بمنحها الدستور عام ١٩٠٧ ولكنه لم يبر بوعده

وسن الدستور في بلاد اليابان وانعقد البرلمان فيها في ١١ فبراير سنة ١٨٨٩ ومن ذلك يتضح انه مضى على ظهور الدستور فيها ٣٤ سنة
واذا علمنا ان اليابان من أقدم ممالك الدنيا حيث أنها وجدت في عالم الوجود قبل تأسيس مدينة رومية عرفنا ان ٣٤ سنة كُتبت للملكة هي أقل من لحظة في حياة الانسان

ومع ذلك فإنه في هذه اللحظة جرى فيها تطور عظيم فلما استمدت المدينة الغربية وتفوقت فيها . وقلبت كيان مملكتها ظهوراً ايطن وأحرزت عدة انتصارات باهرة . وجعلت تسمى نفسها « انكلترا » الشرق وفي ٣٤ سنة اقلبت حياة شعب برمته . ان ذلك مظهر غريب في حياة الانسانية وأهم أسبابه الحرية المطلقة التي منحت للشعب وأزهرت مدينتها تحت تأثيرها
ويقول علماء العمران ان الغاية من حياة الشعوب ما زالت مجبولة كالغاية من حياة الانسان . ولكننا إذا ألقينا نظرة على تاريخ الشعوب نجد ان بعضها يسير بقوة عجيبة إلى غاية معينة ولا تتأ حتى تدركها .

ان الدستور الياباني يتألف من المواد التي سنت له في ١١ فبراير عام ١٨٨٩ ومن الأوامر الامبراطورية (دكوتو) التي صدرت اذ ذلك بشأن تأليف مجلسي الشيوخ والنواب ومالية الملكة ثم ومن القانون الخاص الموضوع للمائة الامبراطورية وفي عام ١٩٠٠ صدر أمر عال بتغيير قانون الانتخاب . ان الدستور الياباني

لا يقاس بدستور فرنسا وإنجلترا وأميركا لأنه . إنزال اليوم في دور التجدد وانظور
ونحن نقطف أهم مواد الدستور الياباني للدلالة عليه : ذلك الياباني يتمتع قبل
كل شيء بحق حرية العيشة والتنقل في جميع أنحاء البلاد .

و جاء في المادتين ١٤ و ١٣ من مواد الدستور ما يأتي :
لا يجوز التضييق على أحد أفراد اليابانيين ولا حبسه ولا التحقيق معه أو
عقابه إلا بمقتضى قانون البلاد
ولا يجوز دخول بيته وتفتيشه إلا في حالات معينة استثنائية . وذلك بأمر
عالم خاص

لا يجوز فتح خطابات أفراد الشعب ولا مراقبتها إلا في أحوال خاصة ذكرها
القانون .

تؤلف وزارة الحقانية محاكم خاصة لمحاكمة الموظفين الذين ينتهزون حقوق
الأفراد .

يمنع لكل فرد حرية القول والكتابة والخطابة وعند الاجتماعات العامة :
غير أنه يجوز لوزير البحرية والبحرية إذا نشبت الحرب أن يحولاً بكل قوتها
دون نشر أسرار الحرب ووزير الخارجية يستطيع أن يمنع بكل قوته كل شيء
يدعو إلى محاربة دولة أجنبية

وحاول البرلمان عام ١٩٠٠ تحديد حرية جمعيات أنجاد العمال ولكنه فشل في
ذلك فشلاً تاماً

وكل ياباني يتمتع بحرية اتباع الدين الذي يريد بشرط أن لا يكون ذلك
سبباً في هدم السلام والنظام وواجبات الأفراد .

إن الشعب الياباني من أشد الناس بعداً عن التعصب الديني وهذا ظاهر من
القانون الذي يحمي الفرد من عوائل التعصب الديني الاعم

التضايقات الجنائية في اليابان دفاعية بين وكيل النيابة والمحامين ولا يُرغم الشهود
لدى تأدية الشهادة على حلف العيمين بل يكفي أن يقول الشاهد أني اعد وعداً
صديقاً بآني سأقول الحق .

والسلطة التشريعية في يد الامبراطور والبرلمان
ان البرلمان عندهم مؤلف من مجلسين وهما . مجلس النواب ومجلس الشيوخ
ومجلس الشيوخ يتألف (١) من أعضاء العائلة الامبراطورية (٢) من
الأمراء والماركيزات (٣) من النكوتات والنيكوتات والبارونات الذين يعينون
لتشيل أهل البلاد التابعة لهم (٤) من أشخاص يعينهم الامبراطور لخدمات
قدموها للمملكة او لتبوعيم في المعارف والعلوم أو خبرتهم الشخصية (٥) من
أشخاص تقيهم كل مدينة عنها أو عن كل جماعة من بين الشعب الذين يدفعون
الضرائب المتفررة على الأراخي او التجارة او الصناعة وصادق الامبراطور
على تعيينهم

ومجلس النواب يؤلف من ٣٧٦ عضواً ينتخبون بالتصويت السري ويجب
ان لا يقل سن الناخب عن ٢٥ سنة ويدفع ضريبة تبلغ ١٠ ين ويجب ان يقم سنة
على الأقل في احدى دوائر الانتخاب

أما النائب فانه يعنى من دفع اية ضريبة ويجب ان يكون عمره ٣٠ سنة .
ودفع ضريبة العشرة ين يعطي جميع طبقات الشعب الحق للدخول في الانتخاب
ويستثنى من ذلك صعايك الفلاحين والمدن

ولا يجوز انتخاب الاجانب للمجلسين المذكورين حتى من الذين تجنسوا
منهم بالجنسية اليابانية وكذلك لا يجوز انتخاب بعض الموظفين كالتضاة والسكينة
ولا الموظفين في الجيش والاسطول . ثم ان النائب يتناضى في العام رانياً قدره
٢٠٠٠ ين وكل نائب يتمتع طول مدة وجوده نائباً بالخصانة البرلمانية فلا يجوز
محاكته بسبب ارائه التي يعصرح بها في البرلمان ويجوز القبض على النائب بشرط
ان يوافق المجلس كله على ذلك .

وبمقتضى المادة ٤١ يجتمع البرلمان كل عام . واذا حل مجلس النواب يجب
عقد المجلس الجديد بعد مرور خمسة أشهر على حله السابق
ولا يجوز لأحد المجلسين ان يعمل منفرداً مستقلاً عن الثاني واذا وقع خلاف
بينهما فانه تتألف لجنة تحكيم لحسم النزاع قوامها عشرة نواب من كل مجلس

وكل مشروع تقدمه الحكومة لا يكون نافذاً الا اذا صادق عليه مجلس النواب
 بجوز الوزراء، ويمثلي الحكومة حضور جلسات البرلمان وايداء آرائهم ولكنهم
 لا يشتركون في التصويت. وعدا هذا يرضخون للمجلس للشروعات التي تقدمها
 الحكومة ويناقشهم المجلس في هذه الايضاحات

ان السلطة العليا تحدد عدد الجيش والاسطول كما ان السلطة التنفيذية في يد
 الامبراطور والوزراء، فيهم يعينون الموظفين ويديرون دفة الاحكام وفضلا عن هذا
 فان الوزراء غير خاضعين للبرلمان وهذه القاعدة مقتبسة من الدستور الالمانى القديم
 وقد قوبلت في اليابان بالامتناع وعدم التمسك حتى ان بعض الاقطاب السياسيين
 فيها توقعوا حدوث ثورة بسببها وقال اذ ذلك سفير انكلترا «لا بد من هبوب
 ثورة عارمة في اليابان تشبه ثورة الولايات المتحدة الجنوبية» ولكنه لم يحدث
 شي من هذا. ودل تاريخ اليابان في خلال ٣٤ سنة على ان الحكم العاديين
 ذوي المناسد العالية الثبيلة يستطيعون ادارة الاحكام واتخاذ البلاد من النكبات
 والتعاسة.

ان اناذة ٥٥ من مواد الدستور الياباني تصرح بعدم مسؤولية الوزراء امام
 البرلمان وقد جاء فيها: «ان الوزراء يزودون الامبراطور بالارشادات والايضاحات
 عن الاعمال المسؤلين عنها. وكل القوانين والوامر والاجراءات المتعلقة بالملكة
 يجب ان توقعها الامبراطور الذي يعين الوزراء وكبار الموظفين ويفصلهم ايضاً وهم
 مسؤولون فعلا امامه ومسؤولون ادياً فقط امام البرلمان ويعملون طبقاً لما توجهه اليه
 ختمهم».

ان واضع الدستور الياباني هو الماركيز ايتو وقد رمى الى غايتين تبيئتين
 وهما منح الحرية للطبقة للشعب، وتوطيد دعائم السلطة في البلاد التي كانت
 السلاح الوحيد في يد الامر لعدم سوء استعمال تلك الحرية التي منحت دفقة
 واخذة لشعب يميل للحرية وغير مستعد لها ولهذا السبب لم يسن مادة في الدستور
 تجعل الوزراء مسؤولين امام البرلمان.

ولكن عدم مسؤولية الوزراء. كانت في الحقيقة وتفس الواقع حبراً على ورق لأنه إذا القينا نظرة على تاريخ اليابان نجد ان الامبراطور والوزراء والنواب كانوا على وفاق تام في ادارة شؤون البلاد فضلاً عن أنهم جميعاً ساعدوا الشعب على التفرج في حريته وقد قال المصنف تشمبرلن الواقف على احوال اليابان ان هذه البلاد تسير بخطوات واسعة في طريق الحرية وان حكومتها يساعدون الشعب على التوسع في تلك الحرية. وان الامبراطور يصغي الى الرأى العام.

ألعاب الأولاد

كيف تُشغلون أولادكم في ساعات الفراغ

ورد علينا عدة رسائل من بعض فضليات السيدات في مصر وفلسطين طلبن فيها اليانا أن نرشدهن الى طريقة مثلى يشغلن فيها أولادهن الذين في سن المدرسة في أوقات الفراغ حتى لا يقضوا أوقاتهم في الخصام والرناط وتمكيد حياء أهل المنزل وضيوفهم واجابة لطلبين
قول :

لكل أسرة أولاد وبمحدث كثيراً ما أن يزور الأسرة ضيوف يصطحبون أولادهم فيجتمع في المنزل أحياناً ستة أو سبعة أولاد ومعلوم ان الولد يميل من طبعه الى اللعب وفي مثل هذه الحالة اذا تركنا الأولاد وشأنهم ولم نشغلهم بلعبة أو بما يلهيهم قائمهم لا بحالة يجنون الى الخصام والنزاع وربما أدى بهم ذلك الى الضرب فضلاً عما يسببونه للضيوف وأهل المنزل من الكدر ولا يدعون لهم دقيقة يخوضون فيها مضمار الحديث . ويا ليت الأمر يقف عند هذا الحد بل يمنح الأولاد كثيراً ما الى الطواف في غرف المنزل والعبث بأثاثه وما فيه من أدوات الزينة وغيرها فيكسرون هذه ويرفعون تلك من موضعها الى غير ذلك مما